المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

جسر التنمية

من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات

إعداد
أ.د. حسين الطلافحه
أ. عمر ملاعب

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والثامن والثلاثون - 2017
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2017

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

مقدمة 6

أولاً: الفترة ما قبل عام 1980 النمو الحقيقي 7

ثانياً: الفترة 1980-1990 التصحيح الهيكلي 7

ثالثاً: الفترة 1990-2000 التنمية البشرية 8

رابعاً: الفترة 2015 - 2000 : الأهداف الإنمائية للألفية ومسار التنمية العربي 9

خامساً: هل حقّقت الدول العربية أهداف الألفية؟ 11

سادساً: الفترة 2015-2030 : أهداف التنمية المستدامة (2030) 13

سابعاً: الدول العربية ومؤشر أهداف التنمية المستدامة 14

ثامناً: من أهداف الألفية إلى الأهداف المستدامة 16

تاسعاً: خاتمة 18

الهوامش 20

المراجع 26

من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات

إعداد أ.د. حسين الطلافحه
أ. عمر ملاعب

مقدمة

شهدت معظم الدول العربية منذ استقلالها نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي تجارب عديدة ومتنوعة في استخدام أنظمة التخطيط التنموي، تراوحت من التخطيط المركزي الإلزامي إلى التخطيط التوجيهي العام والتأشيري القائم على اقتصاد السوق ومبادرة القطاع الخاص مع وجود دور مهم للقطاع العام. واختارت بعض الدول أن تنفذ سياساتها التنموية الاقتصادية والمالية والإجتماعية دون الحاجة إلى إرساء منظومة تخطيطية كاملة ، وبدون وجود خطة ملزمة، تتحدد من خلالها الأهداف التنموية، وسبل تحقيقها في المدى الزمني الذي تحدده الخطة. وبالرغم من تنوع اشكال التخطيط التي انتهجتها الدول العربية، إلا أنها ما زالت تعاني من العديد من التحديات الاقتصادية والتنموية والتي تنعكس على شكل تحديات اجتماعية على مختلف المستويات. ويمكننا تقسيم الجهود التنموية في العالم العربي إلى خمسة فترات أساسية، تعكس توجهات التخطيط الشامل في الدول العربية وهي النمو الحقيقي، التصحيح الهيكلي و التنمية البشرية وأهداف الألفية والتنمية المستدامة (المعهد العربي للتخطيط، 2015).

بداية حدد العدد خمسة فترات زمنية أساسية حلل من خلالها الاتجاهات التخطيطية خلال تلك الفترات وأبرز مقومات كل فترة وتأثيرها على المسارات التنموية في الدول العربية، وقد أتت الفترات كالتالي:

- ما قبل عام 1980 : النمو الحقيقي
- 1980-1990 التصحيح الهيكلي
- 1990-2000 التنمية البشرية
- 2000 - 2015 : الأهداف الإنمائية للألفية ومسار التنمية العربي
- 2015-2030 : أهداف التنمية المستدامة (2030)

انتقل العدد بعدها إلى التركيز على الفروقات الأساسية بين أهداف الالفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يخص التوسع في الأهداف، المؤشرات الخاصة بقياس الأداء والساسيات والأدوات المقترحة لتحقيق هذه الأهداف والوصول إلى الغايات. بالإضافة قام العدد بمقاربة واقع الدول العربية وما تم تحقيقه من نتائج على الصعد الاجتماعية في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، مستعرضاً أبرز نتائج المؤشرات الخاصة بقياس تلك الأهداف.

بدأت معظم الدول العربية ومنذ الاستقلال بالتخطيط الإنمائي كوسيلة لتنفيذ سياساتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والذي اتسم بالطابع المركزي الإلزامي في بعض الدول العربية، وغير المركزي في دول أخرى حيث أشرك القطاع الخاص في العملية التنموية.

أولاً: الفترة ما قبل عام 1980 النمو الحقيقي

بدأت معظم الدول العربية ومنذ الاستقلال بالتخطيط الإنمائي كوسيلة لتنفيذ سياساتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والذي اتسم بالطابع المركزي الإلزامي في بعض الدول العربية، وغير المركزي في دول أخرى حيث أشرك القطاع الخاص في العملية التنموية. واستهدفت كل هذه الدول تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تساعد في تحقيق تطور في البيئة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، ومن بينها التعليم والصحة بالإضافة إلى معالجة الفقر والبطالة. وكان التمويل الحكومي هو الدافع الأساسي في هذه العملية، حيث اتسمت هذه الفترة بمشاريع حكومية كبيرة الحجم واستثمارات في البنية التحتية. ونتيجة لذلك ومع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، وجدت معظم الدول العربية نفسها في مواجهة تحديات مثل : ديون خارجية متنامية ، وأزمة ميزان مدفوعات، بالإضافة إلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، بخاصة في قطاع المناجم والمصارف والاتصالات والنقل وإدارة المرافق العامة والتعليم والصحة، وكذلك ضعف القطاع الخاص بشكل عام، مما أدى إلى العديد من الدول العربية الدخول في برامج تصحيح إقتصادي. (الطلافحه، 2012 - عبدالقادر، 2007)

قامت برامج التصحيح على محاولة زيادة الإيرادات من خلال زيادة الضرائب وتقليل النفقات الحكومية، بهدف تخفيض العجز والسيطرة على المديونية، كما اعتمدت على برامج الخصخصة بهدف دعم القطاع الخاص.

ثانياً: الفترة 1980-1990 التصحيح الهيكلي

قامت برامج التصحيح على محاولة زيادة الإيرادات من خلال زيادة الضرائب وتقليل النفقات الحكومية، بهدف تخفيض العجز والسيطرة على المديونية، كما اعتمدت على برامج الخصخصة بهدف دعم القطاع الخاص، وبحلول عام 1990 تبين أن الدول العربية – بإستثناء الدول المنتجة للنفط- قد حققت معدلات نمو تقل عما حققته في فترة ما قبل 1980، كما تبين أنها لم تتمكن من تجاوز التحديات الاقتصادية التي كانت تواجهها، وعلى رأسها مشكلتا : الفقر والبطالة، بالإضافة إلى عجز الموازنة. هذا وقد أدت برامج التصحيح التي دعت إلى تقليل الانفاق ورفع الضرائب الى انكماش اقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة التي انعكست سلباً على جهود التنمية في العالم العربي. (الطلافحه، 2012)

ثالثاً: الفترة 1990-2000 التنمية البشرية

مع تسعينيات القرن الماضي واعتماد معيار التنمية البشرية الذي أرسته الأمم المتحدة مضيفةً الصحة والتعليم كمؤشرين اساسيين لقياس التنمية، انتقل تركيز الدول العربية كما الدول النامية إلى تحسين ترتيبها على مؤشرات التنمية البشرية وقد حققت نتائج جيدة في هذا المجال، ويبين الجدول (1) مكانة الدول العربية على مؤشر التنمية البشرية حيث انقسمت الدول العربية إلى أربعة مجموعات.

جدول رقم (1): مؤشر التنمية البشرية للمجموعات العربية الأربعة (2016)

المجموعة	الدولة	الترتيب العالمي / بين 188 دولة	مؤشر التنمية البشرية 2016
تنمية بشرية عالية جدا	قطر	33	0.856
	السعودية	38	0.847
	الإمارات	42	0.840
	البحرين	47	0.824
	الكويت	51	0.800
تنمية بشرية عالية	عمان	52	0.796
	لبنان	76	0.763
	الجزائر	83	0.745
	الأردن	86	0.741
	تونس	97	0.725
	ليبيا	102	0.716
تنمية بشرية متوسطة	مصر	111	0.691
	فلسطين	114	0.684
	العراق	121	0.649
	المغرب	123	0.647
تنمية بشرية منخفضة	سوريا	149	0.536
	موريتانيا	157	0.513
	جزر القمر	160	0.497
	السودان	165	0.490
	اليمن	168	0.482
	جيبوتي	172	0.473

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017)، " تقرير التنمية البشرية لسنة 2016"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2017.

المجموعة الأولى

تتمتع بمؤشرات تنموية وبشرية مرتفعة بناء على تصنيفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الدولية، وتقارير المعهد العربي للتخطيط (تقارير المعهد العربي للتخطيط 2013-2015-2017) حيث تبلغ قيمة مؤشر التنمية البشرية فوق 80% (عالي جداً)، علاوة على تمتعها بمعدلات استقرار ورفاه وتنافسية وحرية وبيئة اعمال جاذبة إلى حد كبير وهذه المجموعة تضم قطر، والسعودية،

والإمارات، والبحرين، والكويت.

المجموعة الثانية

وتنخفض مؤشرات التنمية في هذه المجموعة من الدول لتصل إلى مستوى بين 70-80% (عالي) وتضم هذه المجموعة سلطنة عمان ، ولبنان، والجزائر، والأردن، وتونس، وليبيا.

المجموعة الثالثة

تنخفض قيمة مؤشر التنمية البشرية في هذه المجموعة لتبلغ 55%-70% (متوسط) ومنها مصر، وفلسطين، والعراق، والمغرب.

المجموعة الرابعة

تتضمن هذه المجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة والتي تبلغ قيمة مؤشر التنمية البشرية فيها أقل من 55% (ضعيف) وهي سوريا ، وموريتانيا، والقمر المتحدة، والسودان، واليمن، وجيبوتي.

بالنظر إلى الواقع الاقتصادي العربي الحالي، وبالرغم من اختلاف التجارب ومستويات التنمية والتقدم الاقتصادي العربي ، وتحقيق الدول العربية مكانة مرتفعة نسبياً على مؤشرات التنمية البشرية، فإن الدول العربية تواجه تحديات تنموية وقيود واختناقات هيكلية، متمثلة في ضآلة النمو، وصعوبة استدامته، وضعف شموليته. بالإضافة إلى غياب هيكل مؤسسي قادر على إفراز وتنفيذ سياسات وآليات وبرامج تنموية.

فإن الدول العربية تواجه تحديات تنموية وقيود واختناقات هيكلية، متمثلة في ضآلة النمو، وصعوبة استدامته، وضعف شموليته. بالإضافة إلى غياب هيكل مؤسسي قادر على إفراز وتنفيذ سياسات وآليات وبرامج تنموية.

رابعاً: الفترة 2000 - 2015 : الأهداف الإنمائية للألفية ومسار التنمية العربي

بناءاً على ما تقدم، يناقش هذا القسم مسار تقدم التنمية في العالم العربي استناداً الى الأهداف الإنمائية للألفية، وهي التزام عالمي للتنمية وضعه رؤساء الدول والحكومات في العام 2000 وتمثل في تحديد ثمانية أهداف أساسية للتنمية وعدداً من الغايات لتحقيق هذه الأهداف بحلول العام 2015. وقد جائت الأهداف الثمانية على الشكل التالي : 1- القضاء على الفقر المدقع والجوع، 2- تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي، 3- تعزيز المساواة بين الجنسين، 4- تخفيض معدل وفيات الأطفال، 5- تحسين الصحة النفاسية، 6- مكافحة فيروس المناعة البشرية، 7- كفالة الإستدامة البيئية، 8- إقامة شراكات عالمية. ويوضح الجدول رقم (2) أدناه ، الأهداف الإنمائية للألفية (8) والغايات والمؤشرات.

الجدول رقم (2) الأهداف الإنمائية للألفية والغايات*

الهدف	الغاية
1- تخفيض الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015	الغاية 1: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار وربع الغاية 2: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف حتى العام 2015.
2-تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي	الغاية 3: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015
3- تعزيز المساواة بين الجنسين	الغاية 4: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.
4- تخفيض معدل وفيات الأطفال	الغاية 5: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015
5-تحسين صحة الأمهات	الغاية 6: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع حتى العام 2015.
6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	الغاية 7: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ. الغاية 8: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ.
7-كفالة الإستدامة البيئية	الغاية 9: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية. الغاية 10: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015. الغاية 11: تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.
8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	الغاية 12: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز. الغاية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. الغاية 14: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. الغاية 14: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية. الغاية 15: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية الغاية 16: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المصدر : بناءاً على بيانات تم تجميعها من تقارير الأمم المتحدة (2015، 2000)

*جدول موسع يشمل الأهداف الغايات والمؤشرات مدرج في الهوامش

خامساً: هل حقّقت الدول العربية أهداف الألفية؟

عزّزت البلدان العربية التزامها بالسعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال القرارات التي تم اتخاذها في قمة التنمية العربية (الكويت، 2009/شرم الشيخ 2011 /والرياض، 2013) . ومن خلال الجهود التي تبذلها المجالس العربية المتخصصة مثل مجلس الشئون الاجتماعية والعمل والمنظمات العربية الأهلية العاملة في المجال التنموي. هذا وقد بينت التقارير الدولية التي قيمت التقدم التنموي العربي استناداً على الأهداف الثمانية الموضحة أعلاه، إلى ان الدول العربية قد حققت التقدم على عدد من المسارات وبخاصة في مجال التعلم والصحة.

يوفر الجدول رقم (3) لمحة عامة حول تقدم الدول العربية باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

جدول رقم (3): الدول العربية على بعض مؤشرات تقرير التنمية البشرية (2016) ومقاربة للأهداف الالفية للتنمية

	الفقر والبطالة		التعليم		الصحة			الاستدامة البيئية
الدولة	نسبة السكان الذين يعيشون بفقر مدقع متعدد الأبعاد	البطالة بالنسبة المئوية من القوى العاملة (2015)	% للإلتحاق بالتعليم الإبتدائي	% للمجيبين بالرضا عن نوعية التعليم	معدل وفيات الأطفال دون 5 (لكل 1000 من السكان)	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	الوفيات الناتجة عن داء السل 2014 (لكل 1000000 من السكان)	متوسط التغيّر السنوي لإنبعاث ثاني أكسيد الكربون(0%) (2013-1990)
قطر	..	0.2	101	72	8.0	78.3	0.2	2.2
السعودية	..	5.8	109	70	14.5	74.4	2.1	1.3
الإمارات	..	3.7	107	70	6.8	77.1	0.3	-1.8
البحرين	..	1.2	..	70	6.2	76.7	0.4	-0.2
الكويت	..	3.5	103	53	8.6	74.5	0.2	0.7
عمان	..	6.3	110	70	11.6	77.0	0.6	4.1
لبنان	..	7.1	97	72	8.3	79.5	1.6	1.5
الجزائر	..	10.5	119	70	25.5	75.0	11.0	0.7
الأردن	0.1	12.8	89	54	17.9	74.2	0.3	0.5
تونس	0.2	14.8	113	30	14.0	75.0	2.0	2.0
ليبيا	0.1	20.6	..	33	13.4	71.8	9.7	-0.1
مصر	0.4	12.1	104	52	24.0	71.3	0.3	2.6
فلسطين	0.2	25.9	95	73	21.1	73.1	0.2	..
العراق	2.5	16.9	..	42	32.0	69.6	2.2	2.2
المغرب	4.9	9.6	116	34	27.6	74.3	7.9	2.7
سوريا	1.3	12.3	80	24	12.9	69.7	0.1	-2.0
جزر القمر	14.9	19.6	105	49	73.5	63.6	7.5	1.6
السودان	31.9	13.6	70	28	70.1	63.7	21.0	1.9
اليمن	19.4	15.9	..	44	41.9	64.1	4.4	0.9
جيبوتي	11.1	53.9	66	67	65.3	62.3	120	1.1

تقرير التنمية البشرية (2016).

يبرز تفاوت بين الدول العربية في الاتجاه العام لتحقيق أهداف الالفية. فعلى مدى العقود الماضية وبالرغم من النمو الاقتصادي المعقول نسبياً في العالم العربي ، إلا أن الإنخفاض في نسبة الفقراء والبطالة يعتبر هامشياً.

يبرز تفاوت بين الدول العربية في الاتجاه العام لتحقيق أهداف الالفية، فعلى مدى العقود الماضية وبالرغم من النمو الاقتصادي المعقول نسبياً في العالم العربي ، إلا أن الإنخفاض في نسبة الفقراء والبطالة يعتبر هامشياً. وعلى الرغم من أن المنطقة أحرزت تقدماً في التحصيل العلمي للإناث إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل ملحوظ على مشاركة المرأة في القوى العاملة. وقد تدهورت ظروف العمل في الآونة الأخيرة نتيجة تردي الأوضاع الأمنية في معظم البلدان العربية مما انعكس بشكل سلبي على النمو الإقتصادي وجهود التنمية.

على مستوى التعليم حققت المنطقة العربية تحسناً كبيراً في معدلات الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي، عادل المتوسط الذي حققته المناطق النامية. ففي عام 1999 التحق 85 بالمئة من الأطفال في سن التعليم الإبتدائي في المدارس ، وقد ارتفع هذا المعدل إلى 92 في المئة في العام 2011. على الرغم من ارتفاع نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم الإبتدائي ، غير أن ان التعليم التمهيدي في البلدان العربية عانى من نقص في الإستثمار ومن عدم تقدير أهميته الفعلية بالإضافة إلى نقص في الموارد البشرية. وعلى الرغم من أن المعدل العام للبلدان العربية أظهر تقدماً، غير أن المعدلات الفردية للدول العربية أظهرت بأن بعض البلدان العربية لا تزل بعيدة عن تحقيق المتوسط العالمي المرجو.

وعلى الرغم من دخول معظم الدول العربية بمرحلة التخطيط الشامل والتأشيري، مستهدفة الفقر والبطالة وتحقيق أهداف الألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة، إلا أن مشكلة البطالة إستمرت خاصة بطالة الشباب والإناث والمتعلمين، كما استمرت مشكلات الفقر وعجز الميزانية والمديونية وغيرها من التحديات الاقتصادية (تقرير التنمية العربية ، 2015). ولم تستطع الدول العربية أن تحول النمو الاقتصادي إلى تنمية تعالج قضايا الفقر والجوع والبطالة.

على رغم من التزام الدول العربية بالأهداف الإنمائية للألفية ، إلا أن هذه الأهداف لم تترجم خطط عمل مشتركة على مستوى العالم العربي وبقية الجهود الوطنية ضئيلة وتفتقر الى الرؤية التنموية الشاملة. وقد اثرت الاحداث الأمنية والخضات الاقتصادية التي شهدها العالم العربي في السنوات العشر الماضية إلى تأخير جهود التنمية وعجز معظم الدول العربية عن مواكبة هذه الجهود.

على رغم من التزام الدول العربية بالأهداف الإنمائية للألفية ، إلا أن هذه الأهداف لم تترجم خطط عمل مشتركة على مستوى العالم العربي وبقية الجهود الوطنية

ضئيلة وتفتقر الى الرؤية التنموية الشاملة. وقد اثرت الاحداث الأمنية والخضات الاقتصادية التي شهدها العالم العربي في السنوات العشر الماضية إلى تأخير جهود التنمية وعجز معظم الدول العربية عن مواكبة هذه الجهود.

سادساً: الفترة 2015-2030 : أهداف التنمية المستدامة (2030)

بدأ بتاريخ 1 يناير 2016 تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2015. وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة — واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع — على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونياً، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية — يسهل الوصول إليها — في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

وعلى الصعيد العالمي، ستُرصد أهداف التنمية المستدامة الـ17 وغاياتها الـ169 (جدول 4) من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمية التي تعتمدها اللجنة الإحصائية (UN, 2016).

جدول (4) أهداف التنمية المستدامة 2030*

	الهدف	التفصيل
1	القضاء على الفقر	إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان بحلول العام 2030.
2	القضاء على الجوع	إنهاء الجوع، تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة
3	الصحة الجيدة والرفاه	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار
4	التعليم الجيد	ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع
5	المساواة بين الجنسين	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
6	المياه النظيفة والنظافة الصحية	ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة للكل
7	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة والتي يمكن الاعتماد عليها والمستدامة للجميع
8	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	تعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى عمل لائق للجميع
9	الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية	بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار
10	الحد من أوجه عدم المساواة	تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض.
11	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة
12	الإستهلاك والإنتاج المسؤولان	ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج
13	العمل المناخي	التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته
14	الحياة تحت الماء	الاستخدام المُحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة
15	الحياة في البر	حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، إدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي
16	السلام والعدل والمؤسسات القوية	تعزيز الجمعيات المُسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات
17	عقد شراكات لتحقيق الأهداف	تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة

المصدر بناءاً على بيانات تم تجميعها من موقع الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة
*جدول مرسع حول أهداف التنمية المستدامة ومثال على المؤشرات متوفر في الهوامش

سابعاً: الدول العربية ومؤشر أهداف التنمية المستدامة

يوضح تصنيف الدول العربية على مؤشر التنمية المستدامة (جدول 5) الذي تم إعداده بالتعاون بين شبكة حلول التنمية المستدامة ومؤسسة برتلسمان للأبحاث. والذي يعتمد على 231

مؤشراً التي تم تحديدها والتوصية بها من قبل اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة لقياس مدى تقدم الدول نحو عتبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة . يستند مؤشر أهداف التنمية المستدامة إلى مجموعة من المقاييس الخاصة بكل هدف من الأهداف الـ 17 والتي تستخدم بيانات تم نشرها بالفعل. وندرج هنا المقاييس التي توفر بيانات لما لا يقل عن 80% من جميع الدول التي يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة. ويستخدم مؤشر أهداف التنمية المستدامة، وحيثما أمكنه ذلك، مقاييس رسمية اقترحها فريق الخبراء المشترك بين الوكالا ت والمختصين بأهداف التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك لا بد من الإشارة إلا أنه تتساوى جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في ثقلها على المؤشر ولوحات المعلومات، وهو ما يتماشى مع روح أهداف التنمية المستدامة التي أقرت في سبتمبر 2015 .وهذا يعني أنه يجب على الدول السعي لتحقيق الاهداف الـ 17 جميعها من خلال استراتيجيات متكاملة. وتتساوى جميع المؤشرات في الهدف الواحد أيضا، ما يعني على النقيض أن يقاس ثقل كل مقياس عكسياً مع عدد المؤشرات المتاحة لهدف التنمية المستدامة المعين ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد ابرز العقبات في عملية قياس تقدم الدول على مستوى تحقيق الأهداف يكمن في عدم توفر بيانات إحصائية كافية حول معظم الأهداف بخاصة في الدول النامية والفقيرة.

جدول رقم (5) : ترتيب الدول العربية على مؤشر أهداف التنمية المستدامة

الدولة	الدرجة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
قطر	65.8	1	49
تونس	65.1	2	51
الإمارات	63.6	3	55
الأردن	62.7	4	59
المغرب	61.6	5	64
مصر	60.9	6	66
عمان	59.9	7	74
الجزائر	58.1	8	83
السعودية	58.0	9	85
لبنان	58.0	10	86
الكويت	52.5	11	100
العراق	50.9	12	105
السودان	42.2	13	127
اليمن	37.3	**14**	**137**

المصدر :مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات

معظم الدول العربية قد حققت مستوى جيد من أهداف التنمية المستدامة بشكل عام وأن التراجع في ترتيب بعض الدول العربية مثل الكويت يعود إلى المؤشرات البيئية بشكل عام وليس لأهداف إجتماعية .

يتضح من الجدول (5) والذي يبرز ترتيب الدول العربية حسب ما تحقق لها من أهداف التنمية المستدامة بحسب مؤشر التنمية المستدامة، أن معظم الدول العربية قد حققت مستوى جيد من أهداف التنمية المستدامة بشكل عام وأن التراجع في ترتيب بعض الدول العربية مثل الكويت يعود إلى المؤشرات البيئية بشكل عام وليس لأهداف إجتماعية .

ثامناً: من أهداف الألفية إلى الأهداف المستدامة

عند مقارنة أهداف الألفية (MDG's) مع اهداف خطة التنمية المستدامة (SDG's) 2030، يلاحظ ان كل من الخطط التي تستهدف التنمية المستدامة تقوم على ثلاث ركائز هي : التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة. إلا أن أهداف الالفية جاءت عامة نسبياً في تحديد الاهداف والتوجيهات، فقد تم تلخيص أهداف التنمية للألفية بثمانية أهداف عالجت الفقر والجوع والتعليم والصحة واستدامة التنمية ، بالإضافة إلى الشراكات الدولية. وقد تلخصت هذه الأهداف من خلال 48 غاية وطرحت مجموعة من المؤشرات الكمية دون توجيه لأي سياسات تنموية أو إجراءات واضحة وتركت للدول تبني هذه الأهداف في خططها المحلية.

أما أهداف التنمية المستدامة فقد استهدفت نفس الر كائز الثلاثة: التنمية الاقتصادية والإجتماعية والبيئية. إلا أن الأهداف جاءت أكثر تفصيلاً ولامست الجوانب الاجتماعية بشكل أوضح وأعمق في حين جاء هدف الفقر والجوع في هدف واحد في اهداف الألفية ، ظهر هذا الهدف في أهداف التنمية المستدامة في هدفين منفصلين. ويرتبط مباشرة مع أهداف فرعية تتضمن الغذاء والأمن الغذائي والخدمات والمأوى والدخل ، بالإضافة إلى المياه والصحة.

فقد اهتمت أهداف التنمية المستدامة بالغذاء الصحي وتحقيق الأمن الغذائي للفرد والعائلة والدولة وأكدت على تحسين الإنتاجية وزيادة العائد من الزراعة المنزلية والمزروعات الصغيرة. وفي مجال المياه أكدت أهداف التنمية المستدامة على ضمان إمدادات كافية من المياه الصالحة للشرب وكذلك تحسين نوعية ورفع كفاءة استخدام المياه في مجال الزراعة والصناعة والمشاريع الحضرية بالإضافة إلى حماية المياه الجوفية والمسطحات المائية ومصادر المياه العذبة.

كما أكدت أهداف التنمية المستدامة على تأمين السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى نظم الصرف الصحي والمواصلات والاتصالات والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية. بشكل عام فقد أكدت أهداف التنمية المستديمة على جودة

الحياة، فبالإضافة إلى هدف التخلص من الفقر والجوع بحلول عام 2030 (لاللفقر ولا للجوع) وضعت أهداف واضحة في مجال جودة التعليم، بدلاً من التركيز على معدلات الالتحاق ، والمؤشرات الكمية وكذلك أكدت على جودة الخدمات الصحية وأكدت على تقديم الرعاية الصحية والوقائية والرعاية الصحية العلاجية للفقراء بالتعريف المحلي للفقر.

وفي مجال المساواة بين الجنسين أكدت على تمكين المراة ومحاربة العنف ضد المرأة، والتكافؤ بالحصول على الفرص في مجال التعليم والعمل. أكدت أهداف التنمية المستدامة على استدامة الدخل وتعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف وخلق الوظائف الجيدة واللائقة وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والإجتماعية.

بناءً على ما سبق يمكن تلخيص ما تقدمه أهداف التنمية المستدامة بما يلي:

(1) زيادة عدد الأهداف والمقاصد بما يضمن دقة تحديد الأهداف وزيادة عددها لتشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية، فأصبح عدد الأهداف 17 هدفاً و 169 مقصداً بدلاً من 8 أهداف و 48 غاية. وتضمنت أهداف واضحة وقابلة للقياس والتحقيق.

وبذلك أضيف عدد من الأهداف المرتبطة بالإضافة إلى الأمن الغذائي والصحي واستدامة الدخل وجودة التعليم وجودة الخدمات السكنية وغيرها.

(2) زاد عدد المؤشرات مع زيادة الأهداف والمقاصد وأصبحت أكثر قدرة على قياس التطور والتنمية. فقد أدخلت مؤشرات ترتبط بتطبيق بعض السياسات والإجراءات وجودة الأداء.

ازداد عدد الأهداف من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة من 8-17 هدفاً ومن 48 غايةٍ إلى 169 مقصداً . متضمنة أهدافاً وغايات واضحة وقابلة للقياس والتحقيق.

على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة لم تقدم سياسات وإجراءات لتنفيذ هذه الأهداف والمقاصد وقد توقعت أن تقوم الدول بتضمين هذه الأهداف في خططها وسياساتها الاقتصادية والإجتماعية إلاّ أن الكثير من المؤشرات كانت توحي ببعض وشكل السياسات في الإجراءات المتوقعة والتي تؤدي إلى تحسين جودة الحياة بشكل عام وبتأمين الطلبات الأساسية للسكان بما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجوع ويؤكد على جودة الصحة والتعليم . ولذلك المساواة بين الجنسين واستدامة الدخل والتنمية والمحافظة على البيئة.

كمثال على شمولية أهداف التنمية المستدامة، مقارنة بأهداف التنموية للألفية، نأخذ هدف التعليم حيث ركزت الأهداف الإنمائية للالفية على الكميةمثل معدلات الإلتحاق المرتفعة (فقط لرؤية جودة

التعليم في العديد من المجتمعات اعتمد على عدد الملتحقين بالمقاعد الدراسية في اهداف الالفية . في حين أتت أهداف التنمية المستدامة لتزيد من شمولية الهدف بإضافة مؤشرات قياس الجودة وربط التعليم بتقليل الفقر والقضاء على البطالة. وهي أول محاولة يقوم بها المجتمع العالمي للتركيز على نوعية التعليم - التعلم - ودور التعليم في تحقيق عالم أكثر إنسانية: «التعليم من أجل التنمية المستدامة وأساليب الحياة المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافى ومساهمة الثقافة فى التنمية المستدامة».

تاسعاً: خاتمـــــة

يمكن تلخيص أهم النتائج من مقارنة أهداف الألفية (MDGs) مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) فيما يلي:

(1) التوسع في الأهداف والدقة في صياغتها بحيث أصبح أعداد الأهداف التنمية المستدامة أكثر من الضعف أهداف الألفية وتضمنت أهداف القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتم التوسع في الأهداف التي تقوم على جودة ونوعية الخدمات سواء كانت الصحية أو التعليمية أو البيئية بالإضافة إلى أهداف النمو وتحسين الدخل واستدامته، وتم تحديد معظم الأهداف بحيث تصبح قابلة للقياس.

(2) الشمولية في الأهداف: ويعني هنا أهداف التنمية المستدامة أصبحت أكثر شمولاً من حيث الموضوعات مثل الأمن الغذائي والإنتاجية وتوفير المياه الصالحة للشرب للجميع وكذلك الصرف الصحي بالإضافة إلى الدخل والنمو الحقيقي واستدامة نموه وخلق الوظائف اللائقة وجودة التعليم وجودة الخدمات الصحية وكذلك استدامة البيئة والبعد المناخي إلى غيرذلك من الموضوعات التي سبق وأن ذكرت. كما أن الشمول في الأهداف يعني أن معظم الأهداف أصبحت مرتبطة ببعضها من حيث التنفيذ. فالقضاء على الفقر يتطلب تحسين التعليم والصحة وكذلك توفيرفرص عمل لا ئقة، وينطبق هذا على أغلب الأهداف المقاصد.

(3) زاد عدد المؤشرات لقياس تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير وأصبحت أكثر دقة وتؤشر إلى بعض الإجراءات والسياسات بشكل مباشر وخاصة عند الحديث على الفقر والجوع والأمن الغذائي وجودة الخدمات الصحية وجودة الوظائف والمساواة بين الجنسين وغيرها.

(4)أصبحت الحاجة إلى تحديد الأولويات لخطط التنمية مهماً جداً أو حسب مستوى التنمية المتحقق في الدول العربية فبعض الدول تستطيع التركيز على القضاء على الفقر والجوع وخلق الوظائف اللائقة والخدمات الصحية والتعليمية في أولوياتها أكبر من استدامة البيئة والتغير المناخي.

الهوامش

هامش (1) الأهداف الإنمائية للألفية والغايات	
الهدف	الغاية
1- تخفيض الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015	الغاية 1: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار وربع إلى النصف حتى العام 2015. المؤشرات: 1- نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد يومياً 2- نسبة فجوة الفقر (الحالات X عمق الفقر) 3- حصة أفقر خُمس من السكان من الاستهلاك الوطني الغاية 2: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف حتى العام 2015. المؤشرات: 4- شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات 5- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
2-تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي	الغاية 3: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015 المؤشرات: 6- صافي نسبة التسجيل في التعليم الإبتدائي 7- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس 8- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ال 15 و 24 عاماً
3- تعزيز المساواة بين الجنسين	الغاية 4: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015. المؤشرات: 9- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي 10- نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة لمن هم بين سن ال 15 و 24 11- حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي 12- نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية
4- تخفيض معدل وفيات الأطفال	الغاية 5: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015 المؤشرات: 13- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 14- معدل وفيات الرضع 15- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة
5-تحسين صحة الأمهات	الغاية 6: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع حتى العام 2015. المؤشرات: 16- معدل وفيات الأمهات النفاس 17- نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيي الصحة ذوي المهارة

6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	**الغاية 7: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ.** **المؤشرات:** 18- مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عاماً 19- معدل انتشار استخدام الواقي الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل 20- نسبة حضور التلاميذ الايتام بين سن 10-14 للدراسة ، إلى نسبة حضور التلاميذ غير الميتمين من نفس الفئة العمرية **الغاية 8: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ.** **المؤشرات:** 21- مدى انتشار ومعدلات الوفيات المرتبطة بالملاريا 22- نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا والذين يستخدمون تدابير فعّالة للوقاية منها وعلاجها 23- مدى انتشار ومعدلات الوفيات المرتبطة بالتدرّن الرئوي/ السل 24- نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (استراتيجية عالمية موصى بها للحدّ من مرض السل)
7-كفالة الإستدامة البيئية	**الغاية 9: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.** **المؤشرات:** 25- نسبة مساحة الأراضي المغطات بالغابات 26- نسبة الأراضي المحمية بغرض المحافظة على التنوع البيولوجي إلى إجمالي المساحة 27- الطاقة المستخدمة بما يعادل كيلو غرام واحد من الوقود لكل دولار- مقاساً بمعادل القوة الشرائية المتعادلة – من الناتج الإجمالي 28- انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون للفرد واستهلاك غازات الكلوروفلور كربون المسببة لنفاذ طبقة الأوزون 29- نسبة السكان المستخدمين للوقود الصلب **الغاية 10: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015.** **المؤشرات:** 30- نسبة السكان في الحضر والريف الذين يمكنهم الوصول بصورة مستدامة إلى مصادر محسنة للمياه. 31- نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين يتمتعون بالوصول إلى الخدمات المحسنة للصرف الصحي **الغاية 11: تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.** **المؤشرات :** 32- نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على السكن المضمون

8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	**الغاية 12:** المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز. **الغاية 13:** معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. **الغاية 14:** معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. **الغاية 14:** المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية. المؤشرات: **المساعدات الرسمية للتنمية** 33- صافي المساعدات الرسمية للتنمية (الاجمالية وللدول الأقل نمواً) كنسبة من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / لجنة مساعدات التنمية. 34- نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية لمنظمة التعاون والتنمة الاقتصادية (التعليم الأساسي، الخدمات الصحية) 35- نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية غير المقيدة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / لجنة مساعدات التنمية. 36- المساعدات التي حصلت عليها الدول النامية المحاطة باليابسة من ناتجها القومي 37- المساعدات التي حصلت عليها الدول النامية المكونة من جزر صغيرة من ناتجها القومي **النفاذ إلى الأسواق** 38- نسبة واردات الدول المتقدمة من الدول النامية والأقل نمواً التي تم إعفائها من الرسوم 39- متوسط التعرفات المفروضة من من قبل الدول المتقدمة على الدول النامية (منتجات زراعية وملابس) 40- تقدير الدعم الزراعي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة مئوية من ناتجها المحلي. 41- نسبة المساعدات الرسمية للتنمية الممنوحة لبناء القدرات التجارية **دعم المديونية** 42- إجمالي عدد الدول التي وصلت إلى نقطة إتخاذ القرار بالنسبة لمبادرة الدول الفقيرة الرازحة تحت وطأة الدين للدول وعدد الدول التي وصلت الى نقطة الانتهاء 43- خفض الدين الملتزم به ضمن إطار مبادرة تخفيف وطأة الدين للدول الفقيرة الرازحة تحت وطأته الشديدة 44- خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات **الغاية 15:** التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية **الغاية 16:** التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
المصدر : بناءاً على بيانات تم تجميعها من تقارير الأمم المتحدة (2015، 2000)	

هامش (2) أهداف التنمية المستدامة ومثال على المؤشرات		
	الهدف	مثال على المؤشر
1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	-نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي)حضري/ ريفي(-النسبة المئوية للسكان المؤهلين ممن تشملهم برامج الحماية الاجتماعية الوطنية -نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذينَ للتعاريف الوطنية يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا وفقاً للتعريف الوطني -نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)
2	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة	-معدل انتشار نقص التغذية -نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة -عدد العاملين في مجال الإرشاد الزراعي لكل 1000 مُزارع [أو حصة المزارعين ممن تشملهم برامج وخدمات الإرشاد الزراعي] -مؤشر مفارقات أسعار الأغذية
3	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار	-وفيات حوادث الطرق لكل 100,000 من السكان -نسبة الوفيات النفاسية -معدل انتشار داء السل لكل 000 100 شخص
4	ضمان جودة تعليم شاملة وعادل وتعزيز فرص التعلم على مدى الحياة للجميع	-معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهرا بحسب الجنس -معدلات الالتحاق بالتعليم العالي للنساء والرجال
5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات	-نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، و الحكومات المحلية -النسبة المئوية للنساء ممن تتراوح أعمارهن بين 20-24 سنة من المتزوجات أو المرتبطات قبل سن 18 عامًا
6	ضمان توفير وإدارة مستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع	-النسبة المئوية لتدفقات مياه الصرف الصحي المعالجة وفقًا للمعايير الوطنية [وإعادة استخدامها – خاضع للتطوير -نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة
7	ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة، وتوفير الطاقة الحديثة للجميع	-نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء -مُعدل تحسن قوة الطاقة الأولية -حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة
8	تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والشامل والمستدام، والتوظيف الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع	-معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل -معدل توظيف الشباب، حسب القطاع الرسمي وغير الرسمي

9	بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار	-إجمالي انبعاثات الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالصناعة حسب الغاز والقطاع، والمعبر عنها كانبعاثات على أساس الطلب والإنتاج (tCO_2e)
10	الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها	-حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك -الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية -النسبة المئوية للأسر التي يقل دخلها عن 50% من متوسط الدخل ("الفقر النسبي")
11	توفير مدن ومستوطنات بشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة	-نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني -النسبة المئوية للأشخاص في محيط 0,5 كم من النقل العام الذي يعمل كل 20 دقيقة على الأقل.
12	ضمان أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج	-المؤشر العالمي لخسائر الأغذية [أو مؤشر آخر يتم وضعه لتتبع حصة الفاقد أو المُهدر من المواد الغذائية في سلسلة القيمة بعد الحصاد] -مؤشر الخسائر الغذائية العالمية
13	اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره	-التمويل الرسمي للمناخ من البلدان المتقدمة كإجراء تدريجي للمساعدات الإنمائية الرسمية (بالدولار الأمريكي) -عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الإنمائية
14	الحفاظ على والاستعمال المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل تنمية مستدامة	-نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تدار باستخدام قائمعلى النظم الإيكولوجية -نسبة حمولة الأسماك التي تم اصطيادها ضمن أقصى عائد مستدام (MSY)
15	حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، والإدارة المستدامة للغابات ومكافحة التصحر، ومقاومة وعكس تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي	-نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة -التغير السنوي في الأراضي الصالحة للزراعة المتدهورة أو المتصحرة (نسبة مئوية أو بالهكتار)
16	تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات	-عدد ضحايا القتل العمد لكل 100 000 نسمة،بحسب العمر ونوع الجنس -نسبة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية ممن يتم الإعلان عن معلومات الملكية النفعية لهم للجمهور

17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تنمية مستدامة	-مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنســـــبة من الناتج -المحلي الإجمالي، بحسب المصدر -المساعدة الإنمائية الرسمية وصافي المنح الخاصة كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي
الأمم المتحدة (2016)		

المراجع العربية

المعهد العربي للتخطيط (2015)، تقرير التنمية العربية : الإدارة الاقتصادية والإجتماعية للنمو الشامل التشغيلي. الإصدار الثاني ،المعهد العربي للتخطيط-الكويت.

الطلافحه، حسين (2012)، التخطيط والتنمية في الدول العربية. "سلسلة جسر التنمية العدد 113"، المعهد العربي للتخطيط.

الطلافحه، حسين (2012)، تنفيذ وتقييم الخطط التنموية. "برنامج تدريبي للفترة 15-2012/1/19"، المعهد العربي للتخطيط.

عبدالقادر، علي (2007)، نوعية المؤسسات والأداط التنموي. "سلسلة جسر التنمية العدد 60"، المعهد العربي للتخطيط.

مؤسسة برتلسمان وشبكة حلول التنمية المستدامة (2016). مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات. نيويورك 2016.

الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (2015). التقرير العربي للاهداف الاغنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015.

الأمم المتحدة (2016). أهداف التنمية المستدامة . متوفر على الرابط التالي : http://www./un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals (تم الدخول الى الرابط بتاريخ 2017/11/6).

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجادب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130

: (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: